

## تذكير وتوضيح

الرباط، 22 دجنبر 2025

تابعت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)، باستغراب وتعجب كبيرين، التصريحات التي ادل بها بصفته الشخصية، عضو من اللجنة المؤقتة لتسهيل شؤون قطاع الصحافة والنشر، إثر البلاغ الذي سبق أن أصدرناه بتاريخ 2025/12/15.

ورفعا لأي لبس حول ما تضمنته تصريحات العضو المشار إليه من معطيات خاطئة، فإن اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي تتقدم بالتوضيحات التالية:

• إن الأعضاء للجنة الوطنية، المعينين من طرف صاحب الجلالة الملك، نصره الله، يشكلون هيئة للتداول وليس للتسهيل الإداري داخل هذه اللجنة، وهم بذلك غير معنيين بمهمة استقبال الأشخاص الوافدين على مؤسستنا، التي يتولاها طاقم إداري مكلف بتلقي ودراسة الملفات، قبل عرضها على أعضاء اللجنة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

• وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الإجراءات المصاحبة لإيداع الإشعارات، من استقبال ومواكلة ومساعدة وتوجيه، تعكس بوضوح الالتزام البيداغوجي والمهني والأخلاقي للجنة بكامل اطرها، بحيث عادة ما تناول تقدير وشكر المرتفقين، لكون هذه المصاحبة عمل تطوعي غير منصوص عليه في القانون 09-08.

• فبمقتضى هذا القانون (09-08) تهم اللجنة الوطنية بمساطر ومسارات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، من خلال السهر، قبل الشروع في معالجتها، على التتحقق أولا من مشروعية جمع تلك المعطيات، وموافقتها للأهداف المعبّر عنها، إضافة إلى حسن تدبير صلاحيات هذه العملية، وسلامة الوسائل التقنية المستخدمة لهذا الغرض، ومدة الاحتفاظ بهذه المعطيات وغير ذلك... وكل هذه الإجراءات تتم بهدف ضمان احترام مصالح المواطنين، علما أن اللجنة لا تتدخل مطلقا في تقييم محتوى المعطيات الخاصة ذات طابع شخصي للمعنيين بها (مثلا لواحة زينة بنك ما، أو لواحة زينة شركة تأمين، أو لواحة طلبة جامعة، أو لواحة مرضى المستشفيات، أو لواحة أعضاء الجمعيات، أو لواحة المواطنين المرافقين لدى إدارة عمومية، ...).

• ومن الأمور الإيجابية التي تود اللجنة الإشارة إليها هي أن المجلس الوطني للصحافة لم يقف عند النظرة غير السليمة للعضو المذكور أعلاه، بل تجاوب وقام بتعيين مخاطب آخر ساعد على إنجاح مسيرة الملائمة بشكل إيجابي.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه اللجنة أنها لا تنخرط في أي أجندية سياسية أو انتخابية، فإنها تخبر بكونها غير مسؤولة عن نشر لائحة الصحافيين المستفيدين من البطاقة المهنية أو عدم نشرها، كما ترك لها هذا الشخص المcharge فرصة توضيح الأسباب الحقيقة التي حالت دون نشر هذه اللائحة منذ ما لا يقل عن سنتين.

وأخيرا، فإن للجنة الوطنية إذ تقوم بهذا التوضيح بخصوص سوء الفهم الحاصل في هذا الموضوع، فإنها تحفظ لنفسها، بحق إحالة الملف على النيابة العامة، في حال ثبوت سوء نية.